

قواعد الحاكمية المؤسسية ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية / دراسة على عينة من البنوك الأردنية /

أ.د. عبد الرزاق قاسم الشحادة
جامعة الزيتونة الاردنية
د. حاكمي بوحفص
جامعة وهران الجزائر

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز الحوكمة المتمثلة بالرقابة و الإفصاح و إدارة المخاطر في تجنب المنظمات المصرفية مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للمنظمة بما يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية حيث توفر الحوكمة معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال والعمل على استقرار تلك الأسواق، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أداة الدراسة المتمثلة في استبانة وتم توزيعها على مجتمع الدراسة و قد خلصت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة من قبل المنظمات المصرفية بشأن بتطبيق التشريعات الخاصة بالحاكمة المؤسسية كان لها دور هام في تحقيق ركائز الحوكمة في تلك الوحدات ولقد أوصت الدراسة بضرورة صياغة دليل إرشادي شامل لحوكمة المنظمات يهدف إلى تعزيز الحوكمة و إدارة المخاطر في المصارف يوضح فيه أهمية الحوكمة في تحقيق السلامة و المتانة للعمليات المصرفية و المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية وكيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين و المودعين بالإضافة إلى توضيح واضح لمسؤوليات و أعمال كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية .

المقدمة:

إن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق، وما يتبعها من تغيرات في الأسواق المالية، وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية لها تأثير بالغ على الاقتصاديات القومية أدى ذلك إلى زيادة حدة المنافسة بين تلك المنظمات و في بعض الحالات أدى إلى حدوث انهيارات مالية نتيجة لجوء هذه المنظمات إلى إجراء الكثير من الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة والتي تمثل نوعا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من جانب الإدارة بصفتها وكيلا على المساهمين و ذلك سعيا نحو تحقيق و تعظيم منافعها الذاتي على حساب هؤلاء المساهمين و لقد استخدمت في سبيل ذلك أدوات مختلفة أهمها التلاعب في السياسات المحاسبية لتأثير على الأرقام المحاسبية بشكل عام و على الربح و نسب توزيعه بشكل خاص مما دعى إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة ولرقابة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في جميع أنواع المنظمات كإطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال من خلال تفعيل الشفافية و المساءلة و العمل على تحقيق العدالة بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة و بالإضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى إعادة هيكلة أنظمتها على المستوى الكلي و الجزئي باعتبارها مجموعة من الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر التي تقوم بها الإدارة من خلال الاعتماد على المدخل الأخلاقي و المدخل القانوني بالإضافة إلى المدخل المعرفي حيث يركز المدخل المعرفي المختص بالمعرفة المحاسبية على الركائز الثلاثة التالية :

- مجموعة من الأدوات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المساءلة.
 - الإفصاح المحاسبي لتحقيق الشفافية.
 - إدارة المخاطر لتجنب حدوث الأزمات وضمان حقوق جميع الأطراف
- وبالتالي فإن الحوكمة في ظل تطبيقها الفعال قادرة على حل مشكلة هيمنة شخص أو أكثر من المدراء التنفيذيين على قرارات مجلس الإدارة والحد من تأثيرهم على التقارير المالية من خلال استخدام أساليب إدارة الأرباح وتبديد قلق المستثمرين من ازدياد تركيز قوة التحكم في أيدي إدارة المصرف ورفع ثقتهم في أسواق المال وفي المصارف التي تساهم في الاقتصاد الوطني⁽¹⁾

أهمية البحث :

- تأتي أهمية هذا البحث من خلال تحليل ودراسة وإلقاء الضوء على النقاط التالية:
1. خصوصية ركائز الحوكمة في منظمات الأعمال بشكل عام وفي البيئة المصرفية الاردنية بشكل خاص ودورها في تقادي الأزمات الاقتصادية وضمان المعاملة المتوازنة لجميع الأطراف واستمرار النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.
 2. دور ركائز الحوكمة في تجنب المخاطر الناتجة عن الممارسات السلبية لإدارة الربح مما يشكل دافعا قويا للمنظمات بتبني تلك الركائز وبيان فما إذا كانت تلك الركائز يمكن تحقيقها من خلال القوانين والتشريعات الناضمة لعمل المصارف الاردنية.

أهداف البحث :

- يهدف هذا البحث إلى تحقيق الغايات التالية:
1. تحليل ركائز الحوكمة في البيئة المصرفية الأردنية ومدى توافقها مع التشريعات والقوانين الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
 2. بيان آلية تفعيل ركائز الحوكمة في البيئة المصرفية لزيادة فعاليتها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح.
 3. الخروج بتوصيات من شأنها تحقيق الشفافية والموضوعية في التقارير المالية المصدرة من قبل المصارف الاردنية.

مشكلة البحث

إن الاتجاه إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة من خلال نقل المعرفة لجعل النشاط الاقتصادي أكثر فاعلية وتأثيراً عبر التفاعلات الجديدة والتي عرضت المنظمات المصرفية للمنافسة حادة بين تلك المنظمات واجهه في بعض المصارف فساد في الإدارة متمثل باللجوء لبعض الممارسات المحاسبية الخاطئة أو استخدام المرونة في السياسات المحاسبية لتأثير على التقارير المالية لتعظيم دالة منفعتها على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح— من ثم كان لابد من البحث عن آليات وأدوات جديدة لتوفير التقارير المالية الصادقة والعادلة.

مما سبق فإن مشكلة البحث يمكن تمثيلها من خلال السؤال التالي:

إلى أي مدى تساهم ركائز الحوكمة في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الاردنية؟

فرضية البحث:

انطلاقاً من عناصر المشكلة التي تم طرحها سابقاً يمكن عرض الفرضية التالية:

¹ نعيم سابا خوري - مهنة المحاسبة بين التعتثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات - البنوك في الأردن - العدد التاسع - المجلد الواحد العشرون - 2002-ص35

ان لركائز الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الاردنية.

منهجية البحث:

قام الباحث في دراسته بإتباع الآتي:

1. مدخل التحليل الوصفي بالاعتماد على الكتب والدوريات والمجالات والمقالات العربية والأجنبية بالإضافة إلى استخدام شبكة الانترنت
2. الدراسة الميدانية المعتمدة على الاستقصاء الميداني لتحديد المحددات والدوافع والأساليب الخاصة بالإدارة في التأثير على آلية إدارة الأرباح في البيئة المصرفية الاردنية، وذلك من وجهة نظر الأطراف ذات التأثير المباشر في البيئة المصرفية وهم أعضاء مجالس الإدارة -المديرين التنفيذيين - المدراء الماليين -المراجعين الداخليين -المراجعين الخارجيين وفي سبيل تحليل البيانات واختبار الفرضيات سوف يتم الاستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف تجارية والإسلامية الخاصة العاملة في البيئة الاردنية، وحيث يبلغ عدد هذه المصارف ثمانية عشر مصرفاً تجارياً ومصرفيين إسلاميين وتتكون عينة الدراسة من مصرفين إسلاميين و ثمانية مصارف تقليدية خاصة أما أفراد مجتمع الدارسة فهم من أعضاء مجالس الإدارة المديرين التنفيذيين، المدراء الماليين، المراجعين الداخليين المراجعين الخارجيين

الدراسات السابقة:

- (1) دراسة عبد الرزاق الشحادة بعنوان الحوكمة والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية(2012)²

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة القائمة على معلومات محاسبية تمثل الوضع المالي العادل للمؤسسة المصرفية، في تبديد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في اقتصاديات تلك المؤسسات المصرفية وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المصرفية الناجحة هي تلك المؤسسات التي ستأخذ بالآليات التي تقوم عليها عملية الحوكمة لما لها دور في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والمالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج الأعمال للمؤسسات المصرفية.

وبالتالي التخفيف من المخاطر الناتجة عن عمليات الفساد والغش وسوء الإدارة والتلاعب في إدارة والمكاسب.

وكان من أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث ضرورة الحد من المرونة المتاحة أمام القائمين على العملية المحاسبية في معايير المحاسبة من خلال صياغة استراتيجية ومعايير للسلوك المهني والأخلاقي والمسؤولية والأمانة.

- (2) دراسة عصام العريبي بعنوان معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي ورقابة المصرف المركزي(2004)³

² عبد الرزاق الشحادة - الحوكمة والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية-مجلة

بحوث جامعة حلب -سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية -العدد 52 لعام 2012

³ عصام فهد العريبي بعنوان معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي و رقابة المصرف المركزي مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية -المجلد (23)

-العدد (1)- 2004-ص72-92

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية تحقيق الانسجام و التوافق بين الإفصاح في القوائم المالية و توفير المعلومات للمساهمين و الأطراف الأخرى وبين التحكم المؤسسي الذي يركز على استمرارية المصارف التجارية بالعمل و العمل بالتوافق مع إرشادات المصارف المركزية بهذا الخصوص و توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن مفهوم التحكم المؤسسي الحل الأمثل حيث يدعو إلى التعاون بين الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية التحكم و هم المساهمين و لجان التدقيق و مجالس الإدارة

(3) دراسة الرفاعي إبراهيم مبارك بعنوان دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح (2003)4

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ودراسة العوامل المؤثرة على دور المراجع الخارجي في الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية التي يتم التقرير عنها و خاصة رقم صافي الأرباح و تقديم دليل ميداني من الوسط المهني في جمهورية مصر العربية و توصل الباحث إلى أنه يمكن الكشف عن ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب في رقم الأرباح عن طريق فحص المخصصات التي تقوم الإدارة بتكوينها و مراجعة أثر تغيير السياسات المحاسبية على رقم الأرباح.

(4) دراسة محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم دراسة إختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح (2003)5

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المفسرة و المؤثرة في ظاهرة ممارسات إدارة الربح بالشركات المساهمة المقيدة و المتداول أوراقها المالية بالبورصة و اقتراح إطار يدعم دور مراقب الحسابات في التحقق من خلو القوائم المالية من ممارسات إدارة الربح و توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مهنة المراجعة تتعرض لمجموعة كبيرة من الضغط.

(5) دراسة بدر نبيه ارسانيوس بعنوان دراسة إختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية (2002)6

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور معايير و مبادئ حوكمة الشركات في ضبط المعالجة المحاسبية و حسم مشاكل القياس من ناحية , وضبط شكل و عرض و محتوى الإفصاح المحاسبي من ناحية أخرى, و توصل الباحث نتيجة دراسته الإختبارية إلى أن تطبيق آليات الحوكمة له أثر على جودة و منفعة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية مما ينعكس ذلك على تطور أداء الشركات في سوق الأوراق المالية المصرية , و على القيمة السوقية المتوقعة للسهم في ذلك السوق بالرغم من بعض أوجه القصور في تطبيق آليات الحوكمة

(6) دراسة أمين السيد أحمد لطفي بعنوان الإطار المحاسبي و الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات و أثره على فجوة توقعات المراجعة (2002)7

4 الرفاعي إبراهيم مبارك , دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح , المجلة العلمية التجارة و التمويل - كلية التجارة جامعة طنطا , 2003-ص162-187

5 محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم دراسة إختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح-مجلة الدراسات المالية و التجارية -العدد الثاني-2003-ص419-471

6 بدر نبيه ارسانيوس -دراسة إختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية -مجلة الدراسات المالية و التجارية -العدد الثالث-2002

7 أمين السيد أحمد لطفي بعنوان الإطار المحاسبي و الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات و أثره على فجوة توقعات المراجعة , كلية الدراسات المالية و التجارية , كلية تجارة بني سويف - جامعة القاهرة , السنة الثانية عشرة , العدد الأول 2002

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أسباب الفساد وسوء الإدارة في جذب رؤوس الأموال و عدم قدرتها على توليد الأرباح و الوفاء بالمتطلبات القانونية و توقعات المجتمع المال منها وتوصل الباحث إلى أن افتقاد الشفافية و الوضوح و الدقة في الحسابات الختامية للشركات و المشروعات جعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح و أصبح لازماً على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هياكل سليمة تستخدم لإدارة الشركة من الداخل و الإشراف عليها لمنع أي تلاعب في الأرقام المحاسبية المنشورة في القوائم المالية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً- ماهية و أهداف الحوكمة في البيئة المصرفية:

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد عالمي للحوكمة فمن الواضح مما سبق أن المبدأ هو التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمنظمة والمتعاملين معها، أي الطريقة التي تدار بها أعمال المصرف بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية، وإدارة المخاطر، وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى(8).

وتحدد حوكمة المنظمات في البيئة المصرفية العلاقات بين إدارة المصرف ومساهميها والأطراف الأخرى ذات المصلحة، وتعمل بشكل أساسي على الجمع بين القوانين والتعليمات والرقابة بهدف التأكد من تقيد المصرف بها وتوافقها مع أهداف المصرف ومعايير السلامة بشكل عام وأهداف المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل بالإضافة إلى أنها توفر آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بهدف تعزيز أداء المصرف(9).

وتتزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية للسببين أساسيين هما:

– إن القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، ومن جهة أخرى فإن المصارف هي من أشد القطاعات حساسية للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية كما أسلفنا سابقاً.

– خضوع القطاع المصرفي عالمياً ومحلياً لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات ولذلك لكي تستطيع المنظمات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لا بد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل بازل II وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال ومتطلبات رقابية أهمها القدرة على مواجهة المخاطر سواء كانت مخاطر ائتمان أو سوق أو مخاطر تشغيل. ولقد أصدرت لجنة بازل عام 2006 نسخة محدثة بعنوان :

– "Enhancing corporate governance for banking organization"

يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في: (10)

– المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماماً لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفه المالي، ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة ولجنة الأجور .

⁸ طارق عبد العال حماد - حوكمة الشركات ((المفاهيم - المبادئ - التجارب -)) تطبيقات الحوكمة في المصارف -
الدار الجامعية 2006 ص 424

⁹ تقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2004، ص 8-9

¹⁰ <http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc>.

- المبدأ الثاني: يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل .
- المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في المصرف لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين
- المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس .
- المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية
- المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الأجل الطويل
- المبدأ السابع: تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية .
- المبدأ الثامن: يجب أن يتقهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.
- تتضمن البيئة المصرفية الاردنية مبادئ خاصة بالحوكمة تعمل على تنظيم إدارتها ورقابة عملياتها كما هو الحال في معظم الدول حيث أصدر البنك المركزي الأردني دليلا شاملا إرشادياً لحوكمة المنظمات يهدف إلى تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر في المصارف
- ثانياً:- ماهية إدارة الربح في البيئة المصرفية
- نشأ مفهوم إدارة الربح نتيجة تغير مفهوم الوحدة المحاسبية، وانفصال الملكية عن الإدارة وبالرجوع إلى الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع والتي تناولت تعريف إدارة الربح نجد أنها عرفت بأنها منهجية تستخدمها الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية بهدف تقديم حلول ومعالجات محاسبية لمشاكل قائمة أو محتملة وإكساب التقارير المالية صورة قد تغاير الحقيقة والواقع ولأهداف مشروعة أو غير مشروعة(11)
- وفي تعريف آخر لإدارة الربح بأنها استخدام التسويات في إعداد التقارير المالية وفي تنظيم الصفقات لتعديل التقارير المالية وذلك لتضليل بعض أصحاب الحصص حول الأداء الاقتصادي للمنظمة وللتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على التقارير المحاسبية (12)
- "use of judgment in financial reporting and in structuring transactions to alter financial reports to either mislead some stakeholders about the underlying economic performance of the company, or to influence contractual outcomes that depend on reported accounting judgments"
- ومن خلال التعاريف السابقة يستنتج الباحث على أن إدارة الربح هي عبارة عن التلاعب بالأرقام المالية وبشكل خاص مؤشر الربح ونسب توزيعه.

¹¹ شريف محمد البارودي -تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية - الفكر المحاسبي -جامعة عين شمس كلية التجارة -العدد الأول -2002- - ص93

¹² Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, The CPA Journal, The New York State Society of CPAs, 2006, p1-3

ومن أكثر الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل إدارة المصارف آلية تمهيد الدخل (13) التي تعتمد على تقليل مقصود لحدة التقلبات في الأرباح المعلنة للمصرف عن المستوى الطبيعي لأرباحها إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة (14). وبشكل عام تختلف أساليب الإدارة في التأثير على التقارير المالية باختلاف أهدافها وأن أقلها ضرارا هي الأساليب التي تكون ضمن المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما و أخطرها تلك الأساليب التي تستخدم التزوير وإثبات العمليات الوهمية و تسمى بإدارة الأرباح السيئة و تتجلى دوافع الإدارة باستخدام أساليب إدارة الربح بدافعيين أساسيين الدافع الأول: الحفاظ على بقاء واستمرار المصرف في سوق المنافسة الدافع الثاني: تحقيق منافع ذاتية للإدارة .

رابعا" -ركائز الحوكمة و تأثيرها على إدارة الربح:

تتمثل قواعد الحوكمة المعتمدة على المعرفة المحاسبية على كل من الرقابة والإفصاح المحاسبي وإدارة المخاطر ويتناول الباحث تحليل ودراسة كل قاعدة وأثرها على إدارة الربح على حدة:

(1) تأثير الرقابة على إدارة الربح

1- دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الربح :

أن من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو زيادة الثقة في التقارير المالية بما يخدم جميع الأطراف المهتمة باقتصاديات المصرف وذلك ما يتضمن من إجراءات وعمليات ووسائل وسياسات أصبح يشكل حجر الأساس في نجاح المنظمات باعتباره نظام متكامل الأجزاء والبنيان وشامل لجميع أوجه النشاط في المصرف من أمور مالية وتشغيلية وإدارية أي يحقق الرقابة الاقتصادية على أنشطة و عمليات المصرف (15).

ولقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على ضرورة توفر خمسة مكونات مترابطة للرقابة الداخلية كي تستطيع تحقيق أهدافها تشمل ما يلي : (16)

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- الاتصالات والمعلومات
- أنشطة الرقابة.
- المراقبة:

ونتيجة الأهمية المتزايد لدور أنظمة الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال ومنها المصارف في تحقيق أهداف جميع الأطراف المتهمه بالمصارف فقد دعت الكثير من المنظمات المهنية والأكاديمية المختصة بالأمور المحاسبية للإفصاح عن فعالية نظام الرقابة في منظماتهم

¹³ Burgstahler, D., and Dichev, I., 1997, "Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses," Journal of Accounting and Economics, 24, pp 99-126.

¹⁴ عمر عيس جهماني -سلوك تمهيد الدخل في الأردن "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان -

المجلة العربية للمحاسبة -المجلد الرابع-العدد الأول -2001-ص 110

¹⁵ علي حاج بكري -دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال -المجلة العلمية لكلية التجارة "بنين " -جامعة الأزهر -العدد 30 -لجنة 2005-ص 103-105

¹⁶ أحمد علي إبراهيم -إستراتيجية المراجعة -الدراسات والبحوث التجارية -جامعة الزقازيق -العدد الأول -

1997-ص 18

والإفصاح عن النقص الجوهري في نظام الرقابة الداخلية ومناطق الضعف الهامة نسبيا في تصميم النظام أو تطبيقه. (17)

ويرى الباحث أن إفصاح الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية سوف يشجع الإدارة على التزام بتصميم نظام رقابة داخلية و توفير جميع المقومات التي من شأنها أن تعمل على أن يحقق نظام الرقابة الداخلية الأهداف المنشودة له .

2- دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الربح :

تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى تحسين أداء المنظمات وتفعيل مفهوم المساءلة و بالتالي الحد من أي تأثير للإدارة على مصالح الأطراف المهتمة باقتصاديات المصرف، ويتم ذلك من خلال إعادة هندسة عملية المراجعة الداخلية في البيئة المصرفية بما يوفر الضمان الكافي لزيادة فعاليتها كنشاط مضيف للقيمة حيث يتم النظر إلى وظيفة المراجعة الداخلية من منظور شامل للنواحي المالية والإدارية في المصرف والتي تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ فالإتصال وإعداد التقارير وتنتهي بالمتابعة، ثم إخضاع كل نشاط للتحليل الوظيفي لدعم الوظائف المهام المضيفة للقيمة بما يكفل ليس فقط جودة وسرعة الأداء بل أيضا فاعليته من منظور سلسلة القيمة (18) . ولزيادة فعالية المراجعة الداخلية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

كفاءة المراجع:

أ- المتطلبات المهنية: وما تفرضه المعايير وقواعد السلوك المهني. ولقد تناولت معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية آلية تفعيل عمل المراجع الداخلي بالإضافة إلى ذلك فقد أصدر قواعد للسلوك الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية وتشمل تلك المبادئ (النزاهة - الموضوعية، السرية، الكفاءة المهنية) ب- الإشراف والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة والإدارة التنفيذية ت- تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمراجع الداخلية.

3- دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح:

تعتبر لجنة المراجعة بشكل متزايد من ركائز الحوكمة ونظرا لطبيعة دور لجنة المراجعة المتميزة فإن تفعيلها سوف يسهم في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح نظرا لأن نطاق عملها يشمل ما يلي

- إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الخارجية
- إشراف لجنة المراجعة على التقارير المالية: وذلك من خلال مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وتقديم النصح للإدارة في حالة تعدد وجهات النظر بخصوص القضايا المحاسبية الهامة كما في حالة الاختيار من بين السياسات المحاسبية والنظر في السياسات المحاسبية المستخدمة (19)

• إشراف لجنة المراجعة على نظام الرقابة الداخلية

• إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية

¹⁷ الرفاعي إبراهيم مبارك , دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح -مرجع سبق ذكره ص269

¹⁸ محمود يوسف الكاشف -نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة -المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة -جامعة عين شمس -كلية التجارة -العدد الرابع -2000-ص46

¹⁹ جورج دانيال غالي -تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة -الدار الجامعية 2001-ص104

مما سبق يستنتج الباحث أن تنفيذ تلك الأنشطة من خلال لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى تخفيض حالات القياس المحاسبي غير الملائمة وتخفيض حالات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي. ولكي تستطيع لجان المراجعة تحقيق دورها بفعالية لا بد من توافر مجموعة من الصفات الأساسية تتمثل بما يلي : (20).

- 1- الاستقلالية وتوفر الوقت اللازم للقيام بوظائف لجنة المراجعة.
- 2- توافر خلفية مناسبة عن أنشطة المنظمة سواء المالية أو غير المالية والخبرة الكافية بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل.

4- دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الربح:

إن المشكلة الرئيسية في العلاقات التعاقدية هي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة فليس من شك في أن الوكيل (الإدارة) لديها خبرة ومعلومات أفضل من حيث الكم والكيف عما يمتلكها الأصيل (المساهمين) الأمر الذي يدفع الوكيل إلى العمل على استغلال ما لديه من المعلومات في تنظيم منفعة وبالتالي يحدث التعارض في المصالح وهنا يبرز دور المراجعة الخارجية كأداة للرقابة على تصرفات الوكيل وتخفيض هذا التعارض و لزيادة فعالية المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح لابد من الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية

1. الالتزام بمعايير المراجعة الدولية
2. الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي
3. وجود نظام للرقابة على جودة أداء المراجعة الخارجية سواء من خلال أن تتم عملية الرقابة من داخل مكتب المراجعة بواسطة أعضاء من مستوى تنظيمي أعلى، أو بواسطة مكاتب أخرى في إطار (Peer Review). (21)
4. اعتماد المراجع على كل من نظم دعم القرار ونظم الخبرة لما لها من دور كبير في ترشيد أداء المراجع الخارجي وذلك من خلال التغلب على مشكلة التخصص وتقسيم العمل والسرعة في إنجاز مهام المراجعة وترشيد الحكم المهني والتقدير الشخصي. (22)
5. الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة وذلك بزيادة تأكيد الصدق المحاسبي به وتوسيع نطاقه ليضمن معلومات تفي بالاحتياجات المتعددة لمستخدميه ومواكبة التطورات المستمرة في بيئة الأعمال (23)
6. إن اعتقاد المراجع بأن الإدارة لديها دوافع لإدارة الأرباح يؤدي إلى تقدير احتمال مرتفع أن تتضمن التقارير المالية أخطاء جوهرية سواء كانت إدارة الأرباح بالتخفيض أو بالزيادة (24)

²⁰ ليلي محمد لطفي حسن مرعي -تقييم جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسات إدارة الربحية "دراسة ميدانية" -مجلة الدراسات المالية والتجارية -العدد الثالث -ديسمبر -2002-ص755

²¹ محمد سامي راضي -الخصائص المحددة لجودة المراجعة -أفاق جديدة -كلية التجارة -جامعة المنوفية -السنة العاشرة -العدد الثاني -1998-ص262

²² محمد بهاء الدين إبراهيم أحمد -إطار مقترح لبيان دور التكامل بين نظم دعم القرار ونظم الخبرة في ترشيد أداء المراجع الخارجي -الفكر المحاسبي -كلية التجارة -جامعة عين شمس -ملحق العدد الثاني -2000-ص172

²³ جرجس عبده جرجس -الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة الخارجية لمواكبة الخدمات المتطورة لمهنة المراجعة -الدراسات والبحوث التجارية -كلية التجارة -جامعة الزقازيق -السنة الثامنة عشر -المجلد الثاني -1998-ص630-631

²⁴ Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, The CPA Journal, The New York State Society of CPAs, 2006, p1-3

7.تقدير المراجع لمسئوليته القانونية مما يدفعه لتحقيق مستوى جودة عالية لعملية المراجعة وبالتالي تنخفض احتمالات التلاعب في رقم الأرباح ونسب توزيعه بما يحقق مصالح إدارة المصرف.

5-دور رقابة المصرف المركزي على أعمال المصارف في الحد من ممارسات إدارة الربح:
إن للمصرف المركزي مسؤولية التأكد من أن إدارة المصارف لم تخالف القوانين والتعليمات والمعايير المحاسبية التي تعتمد عليها في إعدادها للتقارير المالية والإفصاح عنها(25).ولقد طالبت معظم المصارف المركزية في الدول ومنها المصرف المركزي في الاردن وجميع الدول العربية المجاورة بضرورة إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بهدف إلزام إدارتها باتباع سياسات محاسبية ملائمة وسليمة تزيد ثقة المساهمين وأطراف المصالح الأخرى بالتقارير المالية من جهة وتحد من قدرة الإدارة من التلاعب بالسياسات المحاسبية بهدف تحقيق دوافعها الانتهازية،كما أن المصرف المركزي فرض على المصارف الإسلامية بضرورة إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية وذلك بهدف إلزام إدارتها باتباع سياسات محاسبية ملائمة وسليمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

(2) تأثير الإفصاح المحاسبي على إدارة الربح:

يشمل الإفصاح المحاسبي كلا من المعلومات المحاسبية ومجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمعلومات عن خصائص المنظمة والمتمثلة في حجمها وسمعتها في السوق وكفاءة مجلس الإدارة، وثبات واستقرار نشاط المنظمة وعملائها والتنوع في نشاطاتها وغير ذلك من المتغيرات لها تأثير على قرارات مستخدمي التقارير المالية، حيث تؤثر كفاءة مجلس الإدارة على قدرة المنظمة على النجاح وتحقيق الأرباح في المستقبل (26)
ونتيجة للدور الهام الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي كركيزة أساسية في الحوكمة يهدف إلى تفعيل الشفافية وضمان جودة المعلومات المحاسبية وتجنب الفشل في اختيار القرارات من قبل متبعي اقتصاديات المصرف وتخفيض حالة عدم التأكد تعددت الدراسات حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية التي تمارسها الإدارة التنفيذية في التلاعب بمؤشر الربح ونسب توزيعه. وتتمثل تلك الآراء:

1-الإفصاح عن المعلومات التنبؤية التي تساعد على التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي والإداري للمنظمة

ويرى الباحث أن هذا الإفصاح يفيد من الحد من الإشاعات التي تصدر من قبل بعض المنظمات أو بعض الأطراف في السوق ولكن في نفس الوقت لابد عند الإفصاح عن الربح المستقبلي المتوقع استخدام الأساليب العلمية والإحصائية في تخطيط الربح بعيداً عن التقديرات الشخصية للمحاسبين للتأكد من دقة هذا المؤشر المتوقع حيث أنه في بعض الأوقات عندما تقصص الإدارة عن مؤشراً متوقعا للربح يضع الإدارة أيضاً بمشكلة الوفاء بهذا المؤشر.

2-الإفصاح عن قيمة ومخاطرة الأصول

²⁵ نعيم سابا خوري -مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات -البنوك في الأردن -العدد التاسع -المجلد الواحد العشرون -2002ص34

²⁶ جمال خالد عبد القادر الهبيل - مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن -رسالة ماجستير -جامعة آل البيت -الأردن -2003ص52

ومهما اختلفت آراء الباحثين حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ويمكن لمتخذي القرارات الرجوع إليها بفرض تقويم جودة المعلومات المحاسبية (27)

وبما إن الإدارة عندما تلجأ إلى التلاعب بالتقارير المالية للتأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه تستخدم التلاعب في عرض التقارير المالية كأحدى الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافها بهدف إيصال رسائل خاطئة ومخالفة للواقع لمستخدمي التقارير المالية فلا بد من تنظيم عملية الإفصاح المحاسبي. من خلال معايير التقارير المالية الدولية IFRS

ثالثاً-تأثير إدارة المخاطر على إدارة الربح:

لكي تستطيع إدارة المخاطر في ظل الحوكمة القيام بدورها يجب في البداية تحديد الأهداف من وجود هذه الدائرة وهذه الأهداف لا يحددها فقط المديرون التنفيذيون وإنما مجلس الإدارة بأعضائه المستقلة والتنفيذية، ولكن عندما تكون أهداف هذه الإدارة محددة من قبل التنفيذيين فسوف تكون أداة مساعدة لها في ممارستها السلبية التي تنطوي على مجازفة كبيرة بمصير المنظمة سواء في الأجل القصير أو الطويل (28)

وبما إن الممارسات السلبية لإدارة الربح يترتب عليها احتمال تعرض المصرف مستقبلاً لهزات مالية وتشغيلية تنتهي في الأجل الطويل إلى التعثر والفشل المالي فضلاً عن تحقيق قيمة مضافة سالبة وتوقع في ارتفاع تكلفة التمويل (29) فلا بد من إدارة المخاطر تحليل أثر تلك الممارسات على المنظمة وبشكل خاص أثر هذه الممارسات على المخاطر سوء الإدارة أو مخاطر إساءة أمانة المسؤولية الإدارية حيث يقع على عاتق إدارة المخاطر العمل على تخفيضها قدر الإمكان إن لم يكن تجنبها بالكامل Controllable Risk وذلك على العكس من المخاطر السوق ومخاطر الإقتصاد التي لا تستطيع إدارة المخاطر تجنبها بالكامل بشكل عام عند إدارة مخاطر ممارسات إدارة الربح على المنظمة لا بد أن تنظر إلى دافع الإدارة في عمليات إدارة الربح من جهة والوسائل التي تلجأ إليه الإدارة في تلك العمليات من جهة ثانية (30)

إذ أثبتت الدراسات السابقة أن ليست عمليات إدارة الربح كلها عمليات لا أخلاقية وإنما هناك ظروف معينة تفرض على الإدارة استخدام الممارسات الإيجابية من إدارة الربح (31). وفي سبيل ذلك عندما تعد الإدارة التقارير المالية فإن إدارة المخاطر تضع إستراتيجية واضحة للحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح التي تهدف في الأغلب إلى تحقيق الدوافع الانتهازية للإدارة وذلك من خلال ما يلي :

1. ألا يكون هناك مخاطر على سير عمل المنظمة وقيمتها ولا يوجد لدى المنظمة حلاً إلا العمل على التخلص من التذبذب في مؤشر الدخل.

²⁷ جمال خالد عبد القادر الهبيل -مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر

في الأردن — مرجع سبق ذكره - ص52

²⁸ مروان شحادة -إدارة المخاطر -البنوك في الأردن -العدد الخامس -المجلد الواحد والعشرون -2002-ص42

²⁹ عبد الفتاح محمد إبراهيم -دراسة اختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح -جامعة المنوفية -مجلة أفاق جديدة -كلية التجارة -السنة الثامنة عشر - العدد الثالث والرابع -2006-ص166

³⁰ Kaplan, S.E. 1999. Further Evidence on the Ethics of Managing Earnings: An Examination of the Ethically Related Judgments of Shareholders and Non-shareholders. Working Paper- Arizona State University

³¹ Bruns, W.J., Jr. and Merchant K.A. 1990. The Dangerous Morality of Managing Earnings. Management Accounting. Vol. 72(2), pp. 22-25

2. أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلاً في رقم الدخل دون أن يزعج بالمنظمة في أعمال غير مرغوبة
 3. أن يبتعد الأسلوب المستخدم عن القرارات التشغيلية التي تعمل على رفع مخاطر التشغيل والمتمثلة بالأخطاء التي يتحملها المصرف نتيجة الفشل في أداء الإدارة لمهامها بهدف تعديل فقط أرقام الدخل وإنما لا بد أن تعتمد إدارة المخاطر على صالح المنظمة على المدى الطويل بطريقة صحيحة وسليمة
 4. التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع مخاطر السمعة الناتجة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف نتيجة انخفاض جودة التقارير المالية والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة. (32)
 5. التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع المخاطر القانونية الناتجة عن عدم إتباع الإدارة للقوانين والتشريعات والمعايير المعتمدة من قبل الجهات الرقابية الصادرة بشأن أسس إعداد والإفصاح في التقارير المالية
 6. التأكد من أن الأسلوب المستخدم متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصارف الإسلامية أي أنه يبتعد عن الكذب والغش ويحقق العدالة لجميع الأطراف ذات المصلحة باقتصايات المصرف
 7. أن يبتعد عن التحريف والتزوير بالشكل الذي يخدم في النهاية مصلحة الإدارة.
 8. ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات وهمية مع أطراف خارجية أخرى.
 9. أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
 10. أن تستمر المنظمة في استخدام السياسات المحاسبية خلال مجموعة من الفترات المتتالية. (33)
 11. التأكد من الإفصاح عن أسباب السياسات المحاسبية المتبعة وأثر هذا التغيير وذلك للتأكد من عدالة الإفصاح والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المتعارضة
- قام الباحث بتحكيم الاستبانة للتأكد من مدى ملاءمتها و مقدرة الأسئلة الموضوعة في التعبير عن مضمون الفرضيات الخاصة بها، حيث تم عرضها على أربعة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء الهيئة التدريسية ومن ثم تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي لوصف إجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة باستخدام التكرارات، والنسبة المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري والتباين، كما تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم استخدام قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات :
- قبول الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 .
- ورفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية . والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05
- كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة و تحديد نتائج الاختبارات كما يلي :
- المقياس (مؤثر بنسبة كبيرة جداً) تقابلها الدرجة المعيارية (5)

³² نعيم دهمش، زاهر الرمحي -المخاطر لدى المصارف -البنوك في الأردن -العدد الخامس -المجلد الثالث والعشرون-2004-ص34

³³ ممدوح عبد الحميد -أثر السياسات المحاسبية لإدارة الربح على أسعار الأسهم -مجلة الفكر المحاسبي -كلية التجارة -جامعة عين شمس -2000-ص445-450

- المقياس (مؤثر بنسبة كبيرة) تقابلها الدرجة المعيارية (4)
- المقياس (مؤثر بنسبة متوسطة) تقابلها الدرجة المعيارية (3)
- المقياس (مؤثر بنسبة ضعيفة) تقابلها الدرجة المعيارية (2)
- المقياس (مؤثر بنسبة ضعيفة جدا) تقابلها الدرجة المعيارية (1)

أولاً- الوصف الديموغرافي لمجتمع و عينة الدراسة :

تم تخصيص مجموعة من الأسئلة العامة في مقدمة الاستبانة والخاصة ببيانات عامة عن أفراد عينة الدراسة حيث تبين ما يلي:

1-المركز الوظيفي للأفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (1) توزيع أفراد مجتمع و عينة الدراسة حسب الأعمال التي ينتمون إليها كما يلي:

الجدول رقم (1)

النسبة المئوية	تكرار	الوظيفة الحالية
16.7%	10	أعضاء مجلس إدارة
16.7%	10	مدراء تنفيذيين
33.3%	20	موظفين في الإدارة المالية
16.7%	10	مراجعين داخليين
16.7%	10	مراجعين خارجيين
100%	60	المجموع

ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في نسبة الموظفين في الإدارة المالية مقارنة مع أفراد عينة الدراسة الأخرى وقد بلغت نسبة الموظفين في الإدارة المالية (33.3%) بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة

2-التوزيع الديموغرافي لعدد سنوات خبرة أفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة كما يلي:

النسبة المئوية	تكرار	عدد سنوات الخبرة
8.3%	5	أقل من سنة
33.3%	20	1-5 سنوات
33.3%	20	6-10 سنوات
16.7%	10	10-15 سنة
8.3%	5	أكثر من 15 سنة
100	60	المجموع

ومن خلال الجدول السابق رقم (2) يتبين أن أغلب المسؤولين في البيئة المصرفية الأردنية تتمتع بخبرة مصرفية عالية نظراً لقدم النظم المصرفية في البيئة الأردنية.

3-التوزيع الديموغرافي للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما يلي:

المؤهل العلمي	تكرار	النسبة المئوية
درجة البكالوريوس	34	56.7%
ماجستير	22	36.6%
دكتوراه	4	6.7%
المجموع	60	100

يبين الجدول رقم (3) توزيع أفراد مجتمع وعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي حيث يشير أن هناك ارتفاعاً في نسبة الأشخاص الحاملين لشهادة البكالوريوس وقد بلغت (56.7%) وتليها نسبة حملة شهادة الماجستير وقد بلغت (36.6%) في حين نجد أن هناك انخفاض من حملة شهادة الدكتوراه وهذه النتيجة تشير إلى مستوى مناسب من التأهيل العلمي للأطراف المؤثرة و المتأثرة بمؤشر الربح و نسب توزيعه.

4-التوزيع الديموغرافي للتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العملي كما يلي:

التخصص العلمي	تكرار	النسبة المئوية
المحاسبة	25	41.7%
إدارة الأعمال	10	16.7%
علوم مالية ومصرفية	10	16.7%
نظم المعلومات	5	8.3%
أخرى	10	16.7%
المجموع	60	100

يتبين من الجدول رقم (4) أن غالبية الأفراد من تخصص المحاسبة و بلغت نسبتهم (41.7%) وقد بلغت نسبة الأفراد في إدارة الأعمال و العلوم المالية و المصرفية و نظم المعلومات (16.7%) (16.7%) (8.3%) على التوالي مما يشير إلى توافر التخصصات العلمية المعنية بالحوكمة و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح.

ثانياً " - تحليل البيانات و اختبار الفرضيات :

فرضية الدراسة:

إن لقواعد الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الأردنية.

القاعدة الأولى : الرقابة

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات الفرضية الأولى

الجدول رقم (5)

المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الانحراف المعياري	النتائج
1	4.4667	0.65	0.423
2	4.3333	0.773	0.599
3	4.3500	1.070	1.147
4	4.5500	0.50169	0.252
5	4.2667	0.88042	0.775
6	3.8333	0.9051	0.819
7	3.7000	0.8694	0.756
8	2.9667	0.7583	0.575
9	3.5500	0.62232	0.387
10	4.5500	0.59447	0.353
11	4.7500	0.43667	0.191
12	4.6167	0.71525	0.512
13	3.8167	0.50394	0.254
14	3.7167	0.66617	0.444
15	2.9833	0.77002	0.593
16	3.9667	0.99092	0.982
17	3.9667	0.99092	0.982
18	4.6667	0.47538	0.226
المجموع	4.0583	0.2194	0.048

تضمنت الأسئلة (1-2-3) العناصر التي تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية وكانت قيمة المتوسطات مرتفعة جدا إذ تراوحت من (4.33-4.46) وكان لأثر نزاهة الإدارة وبيئة الرقابة الفعالة الأثر الأكبر حيث بلغت قيمة متوسط إجابات أفراد العينة (4.46)

تضمنت الأسئلة (4-5-6) العناصر التي تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية ولقد كان لأثر كفاءة وخبرة المراجع الداخلي على المراجعة الداخلية الأثر الكبير حيث بلغت قيمة متوسط الإجابات (4.55)

تضمنت الأسئلة (7-8-9) العناصر التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة و لقد كان لأثر إشراف لجان المراجعة على إعداد التقارير المالية الأثر الأكبر حيث بلغت قيمة متوسط الإجابات عن هذا السؤال (3.7)

بلغ قيمة متوسط السؤال رقم (10) للإجابات أفراد العينة (4.55) وهي نسبة مرتفعة جدا تضمنت الأسئلة (11-12-13-14-15) العناصر التي تؤثر على فعالية المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح و لقد كان لالتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية تأثير كبير جدا حيث بلغ متوسط الإجابة (4.75)

- بلغت قيمة متوسط الإجابات السؤال (18) المتضمن تفعيل الرقابة الذاتية 4.66 و هي نسبة ذات تأثير مرتفع جدا

- إن التباين إجابات أفراد العينة بلغ (0.04) مما يدل على أنه لا يوجد اختلاف في آراء أفراد العينة القاعدة الثانية: الإفصاح المحاسبي
يشير الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات الفرضية الأولى

التسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الانحراف المعياري	التباين
19	الإفصاح عن إتباع معايير المحاسبة الدولية في المصارف التقليدية ومعايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية	4.6167	0.64022	0.410
20	أن يتضمن الإفصاح كلا من النتائج المالية و التشغيلية .	4.5333	0.56648	0.321
21	أن يتضمن الإفصاح أهداف و سياسات المنظمة المصرفية	3.7500	0.75071	0.564
22	أن يتضمن الإفصاح أساليب و سياسات توزيع الأرباح في المصارف	4.0167	0.91117	0.830
23	أن يتضمن الإفصاح ملكية الأغلبية و حقوق التصويت .	3.7500	0.93201	0.869
24	أن يحتوي الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين و مرتباتهم و حوافزهم	4.0833	0.96184	0.925
25	أن يضم الإفصاح على عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب	3.9500	1.01556	1.031
26	أن يتضمن الإفصاح المسائل المتصلة بالعاملين و غيرهم من أصحاب المصالح	3.2833	0.66617	0.444
27	أن يتضمن الإفصاح على هيكل و سياسات و أساليب الحوكمة في المنظمة المصرفية .	2.8667	1.18560	1.406
	المجموع	3.8722	0.3837	0.147
التسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الانحراف المعياري	التباين
28	التأكد من أن دافع الإدارة من اختيار السياسة المحاسبية هو تحقيق مصلحة المصرف و ليس دافعا انتهازيا .	4.5500	0.50169	0.252
29	التأكد من عدم استخدام السياسات التشغيلية و التمويلية للتأثير على أرباح المصرف بطريقة سلبية .	4.4000	0.64309	0.414
30	التأكد من أن السياسة المستخدمة لن تؤثر سلبيا على سمعة المصرف من خلال انخفاض جودة التقارير المالية.	4.1167	0.95831	0.918

31	التأكد من أن السياسة المستخدمة متفقة مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للمصارف التقليدية و معايير المحاسبة الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية	4.7500	0.43667	0.191
32	التأكد من أن السياسة المستخدمة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصرف الإسلامية	3.7500	0.43667	0.191
33	التأكد أن الإدارة لم تلجأ إلى الاعتماد على عمليات محاسبية وهمية	4.4167	0.76561	0.586
34	تأكد من الإدارة قد أفصحت عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية	3.5167	0.79173	0.627
	المجموع	4.2143	0.47380	0.224
التسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الانحراف المعياري	التباين
28	التأكد من أن دافع الإدارة من اختيار السياسة المحاسبية هو تحقيق مصلحة المصرف و ليس دافعا انتهازيا .	4.5500	0.50169	0.252
29	التأكد من عدم استخدام السياسات التشغيلية و التمويلية للتأثير على أرباح المصرف بطريقة سلبية .	4.4000	0.64309	0.414
30	التأكد من أن السياسة المستخدمة لن تؤثر سلبيا على سمعة المصرف من خلال انخفاض جودة التقارير المالية.	4.1167	0.95831	0.918
31	التأكد من أن السياسة المستخدمة متفقة مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للمصارف التقليدية و معايير المحاسبة الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية	4.7500	0.43667	0.191
32	التأكد من أن السياسة المستخدمة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصرف الإسلامية	3.7500	0.43667	0.191
33	التأكد أن الإدارة لم تلجأ إلى الاعتماد على عمليات محاسبية وهمية	4.4167	0.76561	0.586
34	تأكد من الإدارة قد أفصحت عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية	3.5167	0.79173	0.627
	المجموع	4.2143	0.47380	0.224

يوضح الجدول رقم (6) أهم المتغيرات التي تؤثر في فعالية الإفصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح و وفق لآراء أفراد العينة :

بلغت قيمة المتوسط الحسابي للسؤال رقم (19) (4.61) و هي ذات تأثير مرتفع جدا . و تلى ذلك السؤال (20) أن متوسط الإجابات لهذا السؤال كانت (4.53) أما المتغير التالي السؤال رقم (24) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.08) و بقيمة مقاربة جدا كان السؤال (20) حيث بلغت (4.01)

- تراوحت متوسطات الأسئلة (21-23-25-26) من (3.2-3.9) و هي ذات تأثير مرتفع على فعالية الإفصاح

بلغ متوسط الإجابات لأفراد عينة الدراسة على جميع متغيرات الإفصاح المحاسبي و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح (3.87) و هي قيمة مرتفعة و أكبر من القيمة المعتمدة في الدراسة و البالغة (3)

القاعدة الثالثة: إدارة المخاطر :

يشير الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات

الفرضية الأولى

- أوضح السؤال رقم (28) أن على إدارة المخاطر التأكد من دافع الإدارة في أي سياسة محاسبية تختارها الإدارة هو ليس دافعا انتهازيا حيث بلغت قيمة متوسط إجابات أفراد العينة (4.55) و التباين (0.25) مما يدل على تجانس آراء أفراد العينة.

- أوضح السؤال (29-30-31-32-33-34) أن على إدارة المخاطر دراسة الأساليب التي تتبعها الإدارة عادة في التأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه و التأكد بداية من أنها متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية حيث بلغت قيمة متوسط (4.75) و هي نسبة مرتفعة جدا و ذات تأثير كبير جدا، -

يتبين من الجدول رقم (11) انخفاض التباين في آراء أفراد العينة في دور إدارة المخاطر في الحد من الممارسات السلبية في كل متغير على حدا وبصورة إجمالية أيضا حيث تراوح التباين بين (0.1-0.6) و لجميع أفراد العينة (0.22)

ومن خلال تحليل البيانات للركائز المحاسبية الثلاثة للحوكمة و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح يبين الجدول رقم (8) المتوسط لحسابي و الانحراف المعياري و التباين للآراء أفراد العينة للركائز الثلاثة مجتمعة .

المتسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الركيزة الأولى	دور الرقابة في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح	4.0583	.21948	.048
الركيزة الثانية	دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح	3.8722	.38372	.147
الركيزة الثالثة	دور إدارة المخاطر في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح	4.2143	.47380	.224
	المجموع	4.0412	.30054	.090

من الجدول رقم (8) السابق نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي للفرضية الأولى قد بلغ 4.0412 وهو أكبر من المتوسط الفرضي وقيمه (3) مما يدعو لقبول الفرضية و للتأكد من النتيجة السابقة لجأ الباحثان إلى استخدام اختبار (One Sample T-Test) و قد توصل الباحث إلى النتيجة التالية

Ha : إن لقواعد الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الأردنية.
H0: ليس لقواعد الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الأردنية.
و لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة T المحسوبة 26.835 و هي أكبر من قيمتها الجدولية، و تبعا لقاعدة القرار سالفة الذكر ترفض الفرضية العدم (H0) و تقبل الفرضية البديلة (Ha)، و يوضح الجدول (9) ماسبق كما يلي :

اختبار فرضية الدراسة باستخدام (One Sample T-test)

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدم	المتوسط العام
26.835	1.96	0.00	رفض	4.0412

النتائج و التوصيات:

من خلال عرض البيانات واختبار الفرضية الخاصة بالدراسة يمكن توصيف أهم النتائج الخاصة بهذه الدراسة بالنقاط التالية:

1. إن التشريعات والقوانين والقرارات المنظمة لعمل البيئة المصرفية الأردنية لا تتضمن بشكل كامل مفهوم الحوكمة وإنما تهدف إلى توفير ركائزه من خلال مجموعة متعددة من التشريعات والقوانين والقرارات
2. إن لقواعد الحوكمة القدرة على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الأردنية من خلال تفعيل الرقابة بصورة متكاملة وتفعيل مبدأ الرقابة الذاتية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيئة الرقابية للمصرف والتوسع في الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى دراسة كلا من دوافع الإدارة والأساليب التي تلجأ إليها للتأثير على التقارير المالية من قبل إدارة المخاطر

أما أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث فهي كالتالي:

1. ضرورة الالتزام التام بالدليل الإرشادي لحوكمة المصارف الصادر عن البنك المركزي الاردني بهدف تعزيز الحوكمة الخاصة بآليات الرقابة ووسائل الإفصاح وإدارة المخاطر في المصارف بما يحقق السلامة والمتانة لملاءة رأس المال، بالإضافة إلى توضيح المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و كيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين و المودعين بالإضافة إلى توضيح واضح لمسؤوليات و أعمال كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية
2. من الضروري على المصارف العاملة في البيئة المصرفية الأردنية إتباع العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تحسن من جودة القوائم و التقارير المالية المنشورة منها، و الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في المصارف و العمل على الإفصاح عن مدى فعاليته و عن نواحي الضعف إن وجدت و تفعيل دور كلا من مجلس الإدارة و لجان المراجعة و ضمان استقلاليتها و العمل على تطوير مفاهيم و آليات إدارة المخاطر لديها من خلال تكوين إدارة مستقلة في تلك المصارف تلعب دور فعال في تحديد و قياس ومتابعة المخاطر التي يواجهها المصرف وطرق ووسائل وفلسفة التعامل لمواجهة هذه المخاطر.

المراجع :

1. أحمد علي إبراهيم -إستراتيجية المراجعة -الدراسات والبحوث التجارية -جامعة الزقازيق - العدد الأول -1997-ص18
2. أمين السيد أحمد لطفي بعنوان الإطار المحاسبي و الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات و أثره على فجوة توقعات المراجعة , كلية الدراسات المالية والتجارية , كلية تجارة بني سويف - جامعة القاهرة , السنة الثانية عشرة , العدد الأول 2002
3. بدر نبيه ارسانيوس -دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية -مجلة الدراسات المالية و التجارية - العدد الثالث 2002
4. جرجس عبده جرجس -الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة الخارجية لمواكبة الخدمات المتطورة لمهنة المراجعة -الدراسات والبحوث التجارية -كلية التجارة -جامعة الزقازيق -السنة الثامنة عشر -المجلد الثاني -1998
5. جمال خالد عبد القادر الهبيل - مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن -مرجع سبق ذكره - ص-152
6. جورج دانيال غالي -تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة -الدار الجامعية -2001
7. الرفاعي إبراهيم مبارك , دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح , المجلة العلمية التجارة و التمويل -كلية التجارة جامعة طنطا , 2003-ص162-187
8. شريف محمد البارودي -تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية - الفكر المحاسبي -جامعة عين شمس كلية التجارة -العدد الأول -2002- ص-93
9. طارق عبد العال حماد -حوكمة الشركات ((المفاهيم -المبادئ -التجارب -)) تطبيقات الحوكمة في المصارف -الدار الجامعية 2006
10. عبد الرزاق الشحادة - الحوكمة و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية-مجلة بحوث جامعة حلب -سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية -العدد 52 لعام 2012
11. عبد الفتاح محمد إبراهيم -دراسة اختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح - جامعة المنوفية -مجلة آفاق جديدة -كلية التجارة -السنة الثامنة عشر - العدد الثالث والرابع -2006- ص166
12. عصام فهد العريبي بعنوان معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي و رقابة المصرف المركزي مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية -المجلد (23) -العدد (1)- 2004-ص72-92
13. علي حاج بكري -دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال - المجلة العلمية لكلية التجارة "بنين" -جامعة الأزهر -العدد 30 -لسنة 2005-
14. عمر عيس جهمني -سلوك تمهيد الدخل في الأردن "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان -المجلة العربية للمحاسبة -المجلد الرابع-العدد الأول -2001-ص 110
15. ليلي محمد لطفي حسن مرعي -تقييم جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسات إدارة الربحية "دراسة ميدانية" -مجلة الدراسات المالية والتجارية -العدد الثالث -ديسمبر -2002-ص755
16. محمد سامي راضي -الخصائص المحددة لجودة المراجعة -آفاق جديدة - كلية التجارة -جامعة المنوفية -السنة العاشرة -العدد الثاني -1998-ص262
17. محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم -دراسة إختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح-مجلة الدراسات المالية و التجارية -العدد الثاني -2003-ص419-471

18. محمود يوسف الكاشف -نحوإطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة -
المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة -جامعة عين شمس -كلية التجارة -العدد الرابع -2000.
19. مروان شحادة -إدارة المخاطر -البنوك في الأردن -العدد الخامس -المجلد الواحد والعشرون -
2002ص42
20. ممدوح عبد الحميد -أثر السياسات المحاسبية لإدارة الربح على أسعار الأسهم -مجلة الفكر المحاسبي
-كلية التجارة -جامعة عين شمس -2000.
21. نعيم دهمش، زاهر الرمحي -المخاطر لدى المصارف -البنوك في الأردن -العدد الخامس -المجلد
الثالث والعشرون-2004.
22. نعيم سابا خوري -مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات -البنوك في
الأردن -العدد التاسع -المجلد الواحد والعشرون -2002.

- 1.Kaplan, S.E. 1999. Further Evidence on the Ethics of Managing Earnings:
An Examination of the Ethically Related Judgments of Shareholders and
Non-shareholders. Working Paper- Arizona State University
- 2.Bruns, W.J., Jr. and Merchant K.A. 1990. The Dangerous Morality of
Managing Earnings. Management Accounting. Vol. 72(2),
- 3.<http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc>.
- 4.<http://www.sana.org/ara/2/2005/05/04/pr-6142.htm>
- 5.Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings
Management, The CPA Journal, The New York State Society of
CPAs,2006.
6. Burgstahler, D., and Dichev, I., 1997, "Earnings Management to Avoid
Earnings
Decreases and Losses," Journal of Accounting and Economics, 24,pp
99-126.